

دعوى

القرار رقم (VD-2020-361) |

الصادر في الدعوى رقم (V-13334-2020) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

غرامة التأخر في السداد - غرامة تقديم إقرار خاطئ لأغراض ضريبة القيمة المضافة - عدم قبول الدعوى شكلاً لعدم تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن ض غرامة التأخر في السداد وغرامة تقديم إقرار خاطئ لأغراض ضريبة القيمة المضافة - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار- ثبت للدائرة أن المدعية لم تتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية- مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم ملكي رقم م / ١١٣ بتاريخ ٢ / ١١ / ١٤٣٨هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ...، هوية وطنية رقم (...)، وبصفته مديراً لشركة/...، بموجب سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة تضمنت اعتراضه على فرض غرامة التأخر في السداد وغرامة تقديم إقرار خاطئ لأغراض ضريبة القيمة المضافة، حيث جاء فيها: «نود توضيح أن المبالغ المستلمة هي عن مشروع ... تحديداً، وينطبق عليها ما ورد في المادة (٧٩) الخاصة بالتوريد في الأحكام الانتقالية، والفروقات ناتجة عن الدفعات المستلمة التي تخص المشروع وتم إتمامها قبل

تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، ونأمل احتساب الغرامات الأخرى من تاريخ إعادة التقييم (سبتمبر ٢٠١٩م) وذلك نظراً لتأخر الهيئة العامة للزكاة والدخل في مراجعة الإقرار، وعليه نأمل قبول اعتراضنا وتعديل الربط الضريبي».

وحيث أوجزت المدعى عليها ردها على النحو الآتي: « حيث أن المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية نصت على ما يلي: «يصح قرار الهيئة محصناً وغير قابل للاعتراض علي أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: ١- إذا لم يعترض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به» وحيث أن الإشعار بإعادة تقييم إقرار المدعي لفترة مايو ٢٠١٨ صدر بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٩م، ولم يعترض عليه المدعي لدى الهيئة حتى تاريخه، وكان تاريخ تسجيل دعواه لدى الأمانة العامة في ٢٩/٣/٢٠٢٠م ليكون فارق عدد الأيام يتجاوز مدة ستين يوماً من تاريخ علمه بإعادة التقييم، وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضي القرار الطعين متحصناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه، وبناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الثلاثاء (٥/٢/١٤٤٢هـ) الموافق (٢٢/٩/٢٠٢٠م)، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد وحيث حضرت المدعى عليها ولم يحضر المدعي رغم تبليغه بموعد هذه الجلسة وطريقة انعقادها ولم يرد منه أي عذر مانع من حضورها، ومشاركة ممثل المدعى عليها ... هوية وطنية رقم (...) وبمواجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار، وبناءً عليه خلت الدائرة للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١١٣) وتاريخ ٢/١١/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤/١٢/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخر في السداد وغرامة تقديم إقرار خاطئ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢/١١/١٤٣٨هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطاً بالاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به وحيث نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة: أنه «يجوز لمن

صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدَّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى». وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ٢٠٢٠/٣/١م، وقدمت اعتراضها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٩م، مما تكون معه الدعوى قدمت بعد فوات المدة النظامية وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة. وبناء على ما تقدم وعملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

عدم قبول الدعوى المقامة من شركة ... ، سجل تجاري رقم (...) شكلاً؛ لفوات المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعى عليها وبمثابة الحضور بحق المدعي، وحددت الدائرة (يوم الأحد ٢٠٢٠/٣/١٤هـ الموافق ٢٠٢٠/١٠/١٨م) موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.